المفارقات أو القياس مع الفارق

المفارقات – أو القياس مع الفارق – هو شيء يلازمنا طول أيام الحياة ، يلازمنا فى الطفولة كما يلازمنا فى الشيخوخة ، ونراه فى مضحكاتنا كما نراه فى أحزاننا وعواقب أخطائنا . فكل ما يضحكنا من مسليات الأطفال الصغار والرجال الكبار فهو فى لبابه مفارقة أوقياس مع الفارق ، وكل ما يجر علينا الفشل ويجلب لنا الحزن والندم فهو فى لبابه مفارقة أو خطأ فى التفكير والنظر إلى الأمور ، أو قياس مع الفارق بعبارة أخرى . ومثل هذا الشيء الذى يلازمنا فى جميع أطوار الحياة ويلوح لنا فى جميع شئون الجد واللعب جدير منا بالدراسة والتأمل ، وجدير بأن نتعرفه ونتوسمه ، لئلا نضل عن وجهه حين نراه فى معارضه الكثيرة .

يقول بعض الناس إن المنطق والعاطفة شيئان مختلفان . وهذا صواب فى الظاهر خطأ فى الباطن ، أو هذا القول بعينه هو أول قياس مع الفارق نحب أن نلتفت إليه .

فحقيقة المنطق أنه يعرفنا الأشياء من جانبها الصحيح . والعاطفة ولا ريب لها جانب صحيح وجانب غير صحيح ،

فلا يمكن أن تكون مناقضة للمنطق متى عرفناها حق المعرفة وجمعنا مقدماتها ووصلناها وصلاً مستقيما بنتائجها .

إذن لماذا تبدو لنا العاطفة مخالفة للمنطق فى كثير من الأحيان ؟ تبدو لنا كذلك لأننا نقيس الأمور قياسًا مع الفارق ، أى لأننا نقارن بين حقيقة وحقيقة أخرى لا تشبهها من جميع الوجوه . ونحن لا نعرف جميع العوامل التى تحرك العواطف وتدفع بها إلى غاياتها . ولو أننا عرفنا جميع هذه العوامل لاستطعنا حتما أن نعرف نتيجة كل عاطفة كما نعرف نتيجة الخسوف والكسوف بالحساب قبل وقوعهما بزمن طويل . وإذن ليست العواطف هى التى تناقض المنطق ، وإنما نحن الذين نجهل مقدماتها ولا نحسن قياسها . فنتوقع لها نتيجة غير نتيجتها الطبيعية المعقولة .

يحب رجل امرأة فيقتلها لأنه يغار عليها ، فيلوح لنا هذا العمل شاذًا مخالفًا للمنطق والقياس المعقول .

والواقع أن القتل هنا طبيعى يمكننا أن نتوقعه قبل حدوثه ، بل يمكننا أن نعرف ساعته ولحظته ومكانه لو أننا استطعنا أن نزن حرارة العاطفة ومدى قوتها وسرعتها كما نزن حرارة البخار والكهرباء .

فإذا قال أحد إن قتل الرجل المحب لحبيبته مخالف للمنطق فى جميع الأحوال فسبب ذلك أنه أخطأ فهم الحب ولم يخطر فى ذهنه

أن الحب قد يجن العقل ويشل الإرادة ويعذب النفس ويدفع بها فى هذه الحالة إلى الخلاص من العذاب بكل وسيلة تخطر على البال ، فيكون منطقيًا فى ارتكاب الجريمة ، كما يكون الوحش منطقيًا فى التهام الفريسة ، والمنطق فى هاتين الحالتين صحيح فى تقديراته ومقدماته ونتائجه . ولكننا نحن الذين فهمناه على غير وجهه وقسناه على غير قياس صحيح .

ويخيل إلى بعض الناس أن المنطق علم يكتسب بالتعلم دون الفطرة القويمة ، والصواب أنه ملكة توجد فى الإنسان قبل أن يدرسه أو يفكر فى درسه . بل يوجد فى طبائع الأطفال والصغار ونرى دلائله كثيرة فى أسئلتهم وأحاديثهم وتفكيراتهم ، وقد يوجد فى طبائع هؤلاء الأطفال بكثرة تقل رويدًا رويدًا كلما ازدحمت على النفس تجارب الأيام . وعندما يقول لك الطفل الصغير كلمة مضحكة تأكد أنه قد فكر فيها من حيث لا يشعر تفكيرًا منطقيًا تامًا على حسب ما يعرف هو ، وإن كان تفكيره ناقصًا على حسب ما تعرف أنت ! بيد أن نقص معلومات الطفل لا ينفى صحة تفكيره المنطقى فى حدود تلك المعلومات .

لى صديق يؤدب طفلته الصغيرة بالزجر أو بالضرب الخفيف أحيانًا فتغضب منه وتشير إليه بأصبعها مقسمة متوعدة « أن تخبر أباه متى حضر ، وهذا تهديد مضحك ؛ ولا سيما إذا علمنا أن أباه

قد مات من زمن طويل ، وأنه لو كان عائشًا وحضر لما عاقب ابنه على تأديب طفلته الصغيرة .

هذا هو الجانب المضحك فى كلام الطفلة ، ولكنا إذا نظرنا إلى تفكيرها الباطن وجدنا هنالك المنطق السديد والصواب فى القياس ، على قدر ما تعرف من الحقائق البيتية .

فما الذى جعلها تهدد أباها ذلك التهديد ؟ الذى جعلها تهدده بذلك أمر معقول واضح التدليل . فهى إذا لعبت فى البيت أو كسرت آنية أو أغضبت أحدًا خوفتها أمها بإخبار أبيها متى حضر ، فإذا أغضبها أبوها فلماذا لا تخوفه هى أيضا بإخبار أبيه ؟ كل جوانب القياس هنا صحيحة على قدر الحقائق البيتية التى تدركها الطفلة . فهى لها أب وأبوها كذلك له أب وكذلك هو لابد أن يخاف أباه ، وهى إذا هددت بإخبار أبيها أقلعت عن اللعب أو التكسير أو الضجيج فالمعقول أنها متى هددته بإخبار أبيه أقلع هو أيضًا عن ضربها والإساءة إليها ... وهذا تفكير يخطر فى ذهن الطفلة الصغيرة بمثل لمح البصر . ولا نضحك نحن منه إلا لأنه قياس مع الفارق .. أى قياس شىء على شىء آخر لا يشابهه كل المشابهة ، والذنب هنا على نقص المعلومات لا على طبيعة التفكير .

وفكاهات الكبار لا تختلف من هذه الوجهة عن فكاهات الصغار ..

فلنتناول أية نادرة مضحكة من النوادر الشائعة نجدها قياسًا مع الفارق فى أسلوب يقرب من هذا الأسلوب .

ومثال ذلك أن جحا سيد المضحكين كان يجلس على فرع شجرة وهو دائب على نشره من منبته فى جذع الشجرة . فمر به عابر طريق وصاح به أن يكف عن النشر وإلا سقط إلى الأرض وكسرت عظامه . فلم يصدق جحا تلك النصيحة ومضى فى نشر فرعه حتى سقط فعلا إلى الأرض وأحس الألم فى عظامه ! .. هنالك أخذ بتلابيب الرجل وأقسم عليه ليخبرنه بيوم وفاته وإلا فما هو مفلت منه .

وهذا هو « القياس مع الفارق » بعينه ، قد يقصده واضع الحكاية أو لا يقصده كما فهمناه نحن ، ولكن الأمر الذى لا شك فيه أن القياس مع الفارق ملازم لكل فكاهة من طراز هذه الفكاهات .

فهنا رجل يعلم الغيب لأنه أنبأ جحا بقرب سقوطه على الأرض وكسر عظامه وكلاهما غيب لم يكن قد حصل حين فاه الرجل بالنبوءة الصادقة . وما دام الرجل عالماً بالغيب فأى شىء أقرب إلى المعقول من أن يغتنم جحا هذه الفرصة ويسأله عن الغيب الذى يهمه أن يطلع عليه ؟ إذن لابد أن ينبئه عن موعد وفاته ، وإلا فهو يتعمد الضن بعلمه ويخفى عنه الحقيقة !

كذلك فكر « جحا » .. ولم تأته السخرية إلا من هذا

الشيطان الخبيث الرابض فى أطواء كل فكاهة .. وهو القياس مع الفارق .

إذ الغيب الذى أنبأه به الرجل - وهو سقوطه مع فرع الشجرة - غير الغيب الذى طالبه بعلمه - وهو يوم وفاته .

ذلك غيب معروف المقدمات ولهذا كانت نتائجه معروفة قبل وقوعها . أما الغيب الآخر فله مقدمات مجهولة ، فنتائجه لابد أن تظل مجهولة حتى تنكشف تلك المقدمات .

ولو كان قد ثبت لجحا أن صاحبه يعلم جميع الغيوب لكان سؤاله إياه عن موعد الوفاة معقولا لا سخرية فيه ، ولكنه قد ثبت له أنه يعلم نوعًا من الغيب فسأله عن نوع آخر .. وهنا موضع الفرق فى القياس .

على أن المفارقات تصادفنا فى جد الحياة كما تصادفنا فى أمثال هذه النوادر والفكاهات ، وإذا كانت تضحكنا فى أحاديث الأطفال وسخافات المغفلين فهى كثيرًا ما تزعجنا فى مهام الدنيا وشواغل الأعمال الجسام ، وكثيرًا ما تؤدى إلى قلة التفاهم بين أناس يحسبون من العقلاء الراشدين .

وقد يحسن أن يفرض هنا أمثلة قليلة من المفارقات التى نشاهدها كل يوم فى علاقاتنا الخاصة والعامة .

فمن هذه الأمثلة الشائعة المبدأ القضائى الصحيح الذى يقرر « أن الإنسان برىء حتى تثبت عليه التهمة » فهذا المبدأ مبنى

على تفكير صحيح قديم فى حالة القضاء دون غيرها ، ولسبب واحد دون غيره ، وهو ضمان العدل ونفى كل شبهة من شبهات الظلم والهوى فى الأحكام . لأننا إذا أجزنا للقاضى أن يحكم بغير دليل مقنع فسد القضاء وذهبت الطمأنينة وسهل الظلم على يد من يريده .

لهذا السبب وحده وضع المبدأ القائل بأن الإنسان برىء حتى يثبت اتهامه . أما الواقع فيقول لنا إن الإنسان جان من يوم يرتكب جنايته سواء ثبتت بعد ذلك بالشهادة والبينة والدليل أو حالت الموانع دون ثبوتها . بل نحن نجرى فى معاملاتنا جميعًا على نقيض المبدأ القضائى ثم يكون تفكيرنا صحيحًا كما أن التفكير فى المبدأ القضائى صحيح من جانبه للسبب الذى بيناه .

فإذا جاء رجل يقترض منك مبلغًا من المال فأنت لا تعطيه المبلغ المطلوب اعتمادًا على أنه برىء حتى تثبت لك خيانته ومماطلته فى سداد الديون ، وإنما تجرى على قاعدة أخرى تناقض القاعدة القضائية كل المناقضة ، وهى أن كل إنسان متهم حتى تثبت لك براءته ، فتسأل عنه وتستقصى أموره وأخلاقه وعاداته لتنفى التهمة أولا ثم تجزم بالبراءة ، ولن تعطيه المبلغ قبل ذاك ولو كنت أسخى الأسخياء .

ومن هنا ترى كيف يتناقض المبدآن الصحيحان لأن كلا منهما

صحيح فى حالة دون سائر الحالات ، فإذا قسنا أحدهما على الآخر فهذا « القياس مع الفارق » الذى يوقعنا فى الخطأ ويجر علينا المتاعب ، وإذا عرفنا هذا الفارق خرجنا من كلا المبدأين بالرأى السديد .

مثل آخر وقع لى أنا وقد يكون من المفيد أن أطلعكم عليه : جاءنى خطاب من شخص لا أعرفه يستفتينى فى مسألة يحتاج شرحها إلى كتابة فصول مسهبة إن لم أقل إلى كتابة مجلد كبير .

لم يسعنى بالبداهة أن أجيبه إلى طلبه . ثم انقضت أيام فإذا خطاب منه يقارن فيه بين كتاب مصر وكتاب الغرب الذين قرأ عنهم أنهم يجيبون كل من يكتب إليهم من الأصحاب والغرباء .. فقلت فى نفسى : هذا القياس مع الفارق يطل علينا بأذنيه ! .

إن صاحب الخطاب قابل بين كاتب وكاتب وبين خطاب وخطاب وبين جواب وجواب ، وظن أنه استوفى المقابلة والمضاهاة ولم يبق عليه إلا إصدار الحكم بالإدانة ...

لكن ما أعظم الفارق بين الحالتين على ما يبدو بينهما من التشابه القريب . فالكاتب « أولا » إذا اتسعت شهرته فى أوربا تيسر له أن يستعين بمساعد أديب أو بأكثر من مساعد واحد لتحضير عمله والإجابة على رسائله . وقد تجاب الرسائل دون أن يطلع عليها الكاتب أو يعلم أنها أجيبت بتوقيعه ! والرسائل التى يرد عليها الكتاب بعلمهم أو بغير علمهم هى « ثانيًا » من قبيل

المجاملات والتحيات لا من قبيل تلك الفتوى التى يحتاج الرد عليها إلى كتاب .

وبعد هذا وذاك قد أخطأ صاحب الخطاب فى اعتقاده أن إجابة الرسائل سنة يجرى عليها جميع الكتاب المشهورين فى البلاد الغربية – فنحن نعلم أن « أناطول فرانسى » كان يأمر مساعده بإحراق بريده كله بغير استثناء . ونحن نعلم كذلك أن برناردشو قد رفض الجواب على الأسئلة التى وجهها إليه مترجم حياته ... لأنه لم يشأ أن يسخر فى تأليف فصل ينتفع به غيره . مع أن هذا الفصل المقترح عليه يدور حول ترجمته هو والدفاع عن سمعته وأدبه . فهذا هو الفارق الشاسع بين الحالة التى تخيلها صاحب الخطاب والحالة التى نحن فيها – ولعله هنا الآن فيفهم أن الذنب ذنبه هو أو ذنب القياس مع الفارق سامحه الله أو لم يسامحه على حد سواء !

وقد يجنى القياس مع الفارق على الأدباء كبارًا وصغارًا – فيحكمون على الأدب والثقافة أحكامًا تذكرنا بنوادر الأطفال التى ضربنا عليها بعض الأمثال .

فمن ذلك أن تسمع بعضهم يقول إن الهند أشعر البلاد الشرقية لأن طاغور – الشاعر الهندى – أحرز جائزة نوبل للأدب والشعر فى إحدى السنين .

وهذا قياس مع الفارق بل مع الفوارق الكثيرة التى لا تكاد تحصيها فى هذا المقام .

فيجب أولا أن نذكر المزايا التى تشترطها لجنة نوبل فى الشعر والكتابة لتستحق عندها الجائزة . فهى لا تريد أحسن الشعر على الإطلاق - ولكنها تريد الشعر مقيدًا بشرطين أحدهما خدمة السلام والآخر خدمة المثل الأعلى ووصف الإنسانية وصفًا متفائلاً يبعث على الرجاء . فالشاعر المتشائم لا نصيب له من جوائز نوبل وإن كان فى زمانه أنبغ الشعراء . وكذلك الشاعر الذى يشيد بذكر الحروب ويستثير الأوطان للكفاح والانتقام .. وعلى هذا يجوز أن يكون بين المعاصرين من هو أعظم شاعرية من طاغور ولكنه لا يشبهه فى التفاؤل وحب السلام ... وهذه مزية خلقية فى طاغور لأنها فى لبابها فطرة الشعوب الهندية من قديم العصور . فالسلم دين الهند الخالد وعليه نشأت جميع الآداب والأخلاق .

ثم يجب أن نذكر (ثالثًا) أن حكم اللجنة إنما كان على الكتب التى وصلت إليها وليس على جميع الكتب فى جميع الأمم الشرقية والغربية ، ويجب أن نذكر (رابعًا) أن حكم تلك اللجنة ليس بالقول الفصل الذى لا مناقشة فيه ، ولا معقب بعده . فقد توجد لجنة أخرى مؤلفة من فطاحل النقاد الذين لا يقلون فى العلم والنزاهة عن الأعضاء فى لجنة نوبل فيكون حكمها غير

حكمهم وتقديرها غير تقديرهم وربما كان أصدق من ذلك الحكم وأفضل من ذلك التقدير .

ويجب أن نذكر (خامسًا) أن جائزة نوبل يعطاها كل سنة شاعر أو كاتب من أمم مختلفة – فإذا قلنا إن الهنود من أشعر المشارقة لأن شاعرهم الكبير أحرزها فى إحدى السنين فقد حق علينا أن نقول قياسًا على ذلك أن جميع الأمم أشعر من جميع الأمم فى جميع السنين – وهذا هراء ليس له معنى معقول .

وكل هذه الفوارق البارزة وما ماثلها لم تبرز للأديب الذى نصب نفسه فى مقام الحكم وخبطها تلك الخبطة العشواء فى غير فهم ولا أصالة .. وأشباه هذه الخبطات غير قليلة فيما يكتب الأدباء والمتأدبون الذين يحسبهم الناس من الثقات فى هذا الضرب من التفكير .

فيقرب من مفارقة طاغور مفارقة أخرى عن المقارنة بين حالة القصة فى مصر وحالتها فى روسيا . فقد كان فى روسيا قصاصون عالميون قبل مائة سنة ولم ينبغ بعد القصاص العالمى بين المصريين . فتبادر إلى بعض الأذهان أن هذا الفرق يدل على قصور فطرى فى الملكات المصرية ... وليس من اللازم عقلاً ولا تجربة أن يكون هذا الفرق دليلاً على ذلك . إذ هناك فروق كثيرة بين روسيا ومصر تسمح بظهور القصاصين العالميين هناك قبل مائة سنة ولا تسمح بظهور أمثالهم فى هذه البلاد .

هناك فرق العدد الجسيم .. فالروسيا كان فيها قبل مائة سنة نحو مائة مليون من النفوس . وليس فى مصر الآن ما يزيد على سدس هذا العدد .

وإذا حسبنا العالم العربى كله فهو عالم مختلف البيئات والحكومات لا تسهل فيه الأعمال التجارية كما تسهل فى بلاد لها حدود واحدة وصلات حكومية متجانسة ... فإذا كان القارئون بين الروسيين قد بلغوا يومئذ مليونين لا أكثر كان فى هذا العدد كفاية لتوزيع عشرات الألوف من القصة الواحدة – وتزويد القصاص بالرزق الذى يعتمد عليه فى معاشه ويتيح له أن يتفرغ لكتابة القصة .

وهناك فرق الاتصال بين الروسيا والأمم الأوربية . فإن ما يكتبه الروس ينقل إلى اللغات الأجنبية ويصيب صاحبه الشهرة العالمية . أما فى مصر فليست الصلة بيننا وبين أوربا بهذا الضرب ولا بهذه السهولة .

وهناك فروق كثيرة فى نظام المجتمع ومشاكله وتكوين الأسرة والعلاقات بين الرجال والنساء لابد أن نحسب حسابها كله فى هذا الموضوع قبل أن نحصر الفرق فى ملكات الشعبين .

ولا يخفى أن إرسال الأحكام الجزافية فى أمثال هذه المسائل الكبرى عظيم الضرر فوق ما فيه من الخطأ وسوء الاستدلال .

فمن أضرار حكم كهذا الحكم على ملكات المصريين أنه يثبط

الهمم ويضعف فينا الثقة بأنفسنا والأمل فى مستقبلنا .

ومن أضراره أنه يصرفنا عن العلة الحقيقية فتظل هذه العلة كامنة بيننا بغير علاج . فلو أننا علمنا أن آفة القصة المصرية وآفة الأدب كله هى قلة الناشرين الذين يحسنون تنظيم العلاقات التجارية بين الأمم العربية فتروج الكتب ويستطيع الأدباء أن يعتمدوا عليها فى معاشهم - لو علمنا ذلك لاتجهت عزيمتنا إلى علاج هذه الآفة ولنجحت المعالجة لا محالة بعد قليل من المحاولة . أما تلك الأحكام الجزافية فكل ما نستفيده منها أن تضللنا عن الغاية وتضاعف علينا مشقة العلاج .. ونمضى فى سرد الأمثلة على المفارقات إلى غير نهاية فقد عرفنا أنها أكثر شىء فى الحياة - لأن الإنسان مطبوع على القياس وممنوع بأن ينسى بعض القرائن والأسباب أو يجهلها ويغفل عنها . فلا مناص له إذن من الوقوع فى المفارقات .. وخلاصة القول : إن توحيد الأسباب والمقدمات واجب علينا قبل الوصول إلى توحيد النتائج والأحكام . وإن القياس مع الفارق ملازم لنا فى الجد والفكاهة وملازم لنا فى أحاديث الصغار وآراء الكبار . فالالتفات إليه إنما هو فى باطن الأمر التفات إلى كل ما يجرى فى الحياة . وأقل ما نجنيه منه أن يزيدنا علمًا بالحقائق ويزيدنا علمًا بالفكاهات فيقل حظنا من الخطأ ويزيد حظنا من الضحك والسرور .